



■ اختتام أعمال مؤتمر ليبيا للاستثمار وعودة الحياة: تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي وتحفيز الاستثمارات

دام لسنوات.

كما رحب المؤتمر بالمزايا العديدة الممنوحة للاستثمار، بما فيه إعفاء الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لتنفيذ المشروع من كافة الضرائب والرسوم الجمركية ورسوم خدمات التوريد وغيرها من الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، وإعفاء السلع المنتجة لغرض التصدير من ضريبة الإنتاج ومن الرسوم والضرائب الجمركية المفروضة على التصدير، وإعفاء المشروع الاستثماري من ضريبة الدخل عن نشاطه لمدة خمس سنوات قابلة للتديد، وإعفاء الأرباح الناتجة عن نشاط المشروع إذا ما أعيد استثمارها، وحرية إعادة تحويل رأس المال إلى الخارج، وغيرها الكثير من الحوافز.

وتوصل المؤتمر الى جملة من النتائج والتوصيات والمقترحات تضمنت الاتي:

- تعزيز الاستقرار الأمني لما يساهم في تحفيز الاستثمار.
- تسريع وتيرة التعافي الاقتصادي، واستئناف تقديم الخدمات الأساسية، وتحسين البيئة الاستثمارية، ارتكازا على سياسة الإصلاح والتنمية المستدامة الجديدة.
- تشجيع الاستثمار في بناء المدن المهدمة وفي البنى التحتية من الطرق والموانئ والمطارات والرقمنة والطاقة والمياه والصحة والتعليم والسياحة وغيرها من القطاعات التي تحتاج إلى الصيانة أو إعادة البناء، وإعادة تشغيل المصانع الكثيرة المتوقفة، إضافة إلى استكمال مشروعات أخرى تعطلت بسبب الأوضاع الصعبة السابقة.
- إفساح مجال أوسع للقطاع الخاص للاستثمار في تنوع الاقتصاد وزيادة

اختتمت بتاريخ 29/11/2021 فعاليات المؤتمر التاسع عشر لأصحاب الاعمال والمستثمرين العرب المنعقد في طرابلس / ليبيا بقاعة فندق جي دبليو ماريوت خلال الفترة 28-29/11/2021 بعنوان: الاستثمار في ليبيا فرص واعدة للتنمية والاعمار، الذي عقد برعاية رئيس مجلس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية دولة عبد الحميد الدبيبة، وبتنظيم من اتحاد الغرف العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا، وبالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ومجموعة الاقتصاد والاعمال والهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة.

وبعد مناقشة العديد من المواضيع في سبع جلسات حوارية بمواضيع متنوعة والمداخلات المصاحبة لهذه الجلسات والاستماع للعديد من الكلمات الافتتاحية والختامية والتي تخللت المؤتمر من معالي الوزراء والمسؤولين. نوه المشاركون في المؤتمر بما أحرزته دولة ليبيا من مخططات للإصلاح المؤسسي وتحسين البيئة الاستثمارية والرؤية والاستراتيجية الجديدة الموضوعية للتعافي على أسس مستدامة، بما يعد بفتح مجالات هائلة لإعادة الإعمار ولنهضة قوية لبناء اقتصاد حديث ومتنوع ومتطور.

ورحب المؤتمر بورش إعادة الإعمار الضخمة والمشروعات الجاري تنفيذها في قطاعات الطرق والمواصلات والجسور والموانئ والاتصالات والطاقة والصحة والتعليم والطيران والتجارة والصناعة والسياحة والمصارف والتنظيم والإدارة والشؤون الاجتماعية، والتي من شأنها أن تحقق طفرة اقتصادية يستفيد منها المواطن الليبي والشركات المحلية بعد تحريك عجلة الاقتصاد وعودة التنمية من جديد بعد توقف



مساهمة القطاعات الأخرى غير النفطية فيه.

- تفعيل دور الغرف التجارية ومجالس رجال الأعمال وتبادل الزيارات بين المستثمرين العرب والليبيين.
- إعادة تفعيل الاتفاقيات مع الدول الشقيقة والصديقة وتسهيل دخول رجال الأعمال وإلغاء تأشيرة الدخول لأصحاب الأعمال العرب، وربط الموانئ والمطارات مع الدول العربية لتنشيط النقل التجاري.
- تذليل الصعوبات أمام المستثمرين العرب، وتسهيل التحويلات المصرفية، وتطبيق الإعفاءات الضريبية وفقا لقانون الاستثمار الأجنبي في ليبيا.
- الإسراع في استكمال وتفعيل المناطق الصناعية والخدمية والمناطق الخاصة.
- تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وفتح الفرص أمام الشباب الليبي لقيادة المؤسسات الاقتصادية.
- دعم مشروعات القطاع الخاص في مجال الأمن الغذائي، لا سيما تلك المرتكزة على الزراعة العمودية والتكنولوجيا الحديثة.
- تقديم المساعدة الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجا.
- التأكيد على أن تكون مخرجات التعليم تتوافق مع متطلبات سوق العمل.
- تعديل النموذج التنموي المتبع بالدولة بما يتوافق مع التنمية المستدامة.
- وضع برنامج لخفض تكاليف الاستثمار والإنتاج، وإجراء تقييم موضوعي لتكاليف وحواجز الاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.
- إعادة النظر في الهياكل العمومية للدولة وإطرها القانونية للتوافق مع المرحلة.
- التأكيد على استمرار المصرف المركزي بتقديم الدعم الكامل للقطاع الخاص.
- دعوة المستثمرين للمشاركة في إدارة وتشغيل الشركات والمشروعات التابعة لصندوق الإنماء.
- دعوة المستثمرين للمشاركة مع محافظة ليبيا إفريقيا للاستثمار في مشاريع التنمية المستدامة.
- الإسراع في حلحلة القضايا العالقة لحقوق الشركات السابقة.
- الإسراع في فتح منافذ جديدة مع دول الجوار.
- وضع الية تساند المستثمرين في ضمان مشاريعهم ضد المخاطر غير التجارية.
- ضمان دخول الاموال للصناديق الاستثمارية بطريقة التأمين التمويلي بعيدا عن الضمانات السيادية والدولية.
- دعوة المستثمرين للاستثمار بمشاريع الطاقات المتجددة.

- الترويج للخريطة الاستثمارية مع ضرورة أن تتضمن هذه الخريطة بيانات كافية للمشروعات التي يتم إعدادها من خلال مكاتب متخصصة وبالتعاون مع الوزارات المعنية.
- وفي الختام وجه المشاركون الشكر والتقدير لكل من اتحاد الغرف العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في ليبيا ومجموعة الاقتصاد والاعمال، للجهود الطيبة التي بذلت في سبيل تنظيم ونجاح هذا المؤتمر. كما أعربوا عن تقديرهم العميق لاتحاد الغرف الليبية، على حسن الوفادة والضيافة وحفاوة الاستقبال. كما وجهوا بالغ الشكر والتقدير الى دولة رئيس مجلس الوزراء في حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، على رعايته الكريمة والاهتمام البالغ والتسهيلات السخية التي تم توفيرها للمؤتمر. والشكر موصول الى الهيئة العامة لتشجيع الاستثمار وشؤون الخصخصة، للتعاون الكامل ووضع كافة الإمكانيات بتصرف المؤتمر لما يمثله من اهمية في اعادة الحياة الى ليبيا العزيزة لتستعيد دورها الرائد الذي تستحقه بجدارة.

Concluding the Work of the Conference: Libya Investment and the Return of Life: Accelerating the Pace of

Economic Recovery and Stimulating Investments

The activities of the 19th Conference of Arab Businessmen and Investors, held in Tripoli / Libya at the JW Marriott Hotel Hall, during the period 28-29/11/2021, were concluded on 29/11/2021 under the title: Investing in Libya is Promising for Development and Reconstruction, which was held under the auspices of the Prime Minister In the government of national unity is the state of Abdul Hamid Dbeibeh, organized by the Union of Arab Chambers and the General Federation of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture in Libya, and in cooperation with the General Secretariat of the League of Arab States, the Arab Investment and Export Credit Guarantee Corporation, Al-Iktissad Wal-Aamal Group, and the General Authority for Investment Promotion Affairs and Privatization.

After discussing many topics in seven discussion panels with various topics and the interventions accompanying these sessions, and listening to many opening and closing speeches that permeated the conference from the ministers and officials. The participants in the conference commended the plans made by the State of Libya for institutional reform, improving the investment environment, and the new vision and strategy for recovery on sustainable basis, which promises to open up huge areas for reconstruction and a strong renaissance to build a modern, diversified and developed economy.

The conference welcomed the huge reconstruction workshops and the projects being implemented in the sectors of roads, transportation, bridges, ports, communications, energy, health, education, aviation, trade, industry, tourism, banking, regulation, administration and social affairs, which would achieve an economic boom that would benefit the Libyan citizen and local companies after moving the wheel of the economy and the return of development again after a pause of years.

The conference also greeted the many advantages granted to investment, including the exemption of machinery, equipment, and devices necessary for the implementation of the project from all taxes, customs fees, supply services fees and other fees and taxes of similar effect, exemption of goods produced for the purpose of export from production tax and from customs duties and taxes imposed on export, and exempting the investment project from income tax for its activity for a period of five years that can be extended, exempting profits resulting from the project's activity if reinvested, the freedom to re-transfer capital abroad, and many other incentives.

The conference reached a number of results, recommendations and proposals, including the following:

- Enhancing security stability, which contributes to stimulating investment.



- Accelerating the pace of economic recovery, resuming the provision of basic services, and improving the investment environment, based on the new reform and sustainable development policy.
- Encouraging investment in building the destroyed cities and in infrastructure such as roads, ports, airports, digitization, energy, water, health, education, tourism and other sectors that need maintenance or reconstruction, and restarting the many stalled factories, in addition to completing other projects that were disrupted due to the previous difficult conditions.
- Giving more space for the private sector to invest in diversifying the economy and increasing the contribution of other non-oil sectors to it.
- Activating the role of chambers of commerce and businessmen councils and exchanging visits between Arab and Libyan investors.
- Reactivating agreements with brotherly and friendly countries, facilitating the entry of businessmen, canceling entry visas for Arab business owners, and linking ports and airports with Arab countries to activate commercial transport.
- Overcoming the difficulties faced by Arab investors, facilitating bank transfers, and applying tax exemptions in accordance with the Foreign Investment Law in Libya.
- Expedite the completion and activation of industrial and service areas and special areas.
- Encouraging small and medium enterprises, and opening opportunities for Libyan youth to lead economic institutions.
- Supporting private sector projects in the field of food security, especially those based on vertical farming and modern technology.
- Providing social assistance to the neediest groups.
- Emphasizing that the educational outputs comply with the requirements of the labor market.
- Modifying the development model followed in the country in line with sustainable development.
- Develop a program to reduce investment and production costs, and conduct an objective evaluation of investment costs and incentives compared to other countries.
- Reconsidering the state's public structures and their legal

frameworks to be compatible with the stage.

- Emphasis on the continuation of the Central Bank to provide full support to the private sector.
 - Inviting investors to participate in the management and operation of companies and projects affiliated with the Alinma Fund.
 - Inviting investors to participate with the Libya Africa Portfolio to invest in sustainable development projects.
 - Expedite the resolution of the outstanding issues of the rights of the previous companies.
 - Expedite the opening of new outlets with neighboring countries.
 - Establishing a mechanism that supports investors in ensuring their projects against non-commercial risks.
 - Ensuring the entry of funds into investment funds by way of financial insurance, away from sovereign and international guarantees.
 - Inviting investors to invest in renewable energy projects.
 - Promote the investment map, with the need for this map to include sufficient data for the projects that are prepared through specialized offices and in cooperation with the concerned ministries.
- In conclusion, the participants expressed their thanks and appreciation to the Union of Arab Chambers, the General Federation of Chambers of Commerce, Industry and Agriculture in Libya and Al-Iktissad Wal-Aamal Group, for the good efforts that were made to organize and succeed this conference. They also expressed their deep appreciation to the Federation of Libyan Chambers, for their kindness, hospitality and warm reception. They also extended their deep thanks and appreciation to the Prime Minister of the National Unity Government, Abdul Hamid Dbeibeh, for his generous patronage, great interest, and generous facilities that were provided to the conference. Thanks are due to the General Authority for Investment Promotion Affairs and Privatization, for the full cooperation and for putting all possibilities at the disposal of the conference because of its importance in restoring life to dear Libya to regain its pioneering role that it deserves.